

المصطلح النحووي في (دقائق التصريف) لأبي القاسم المؤدب

دكتور/ عزمي محمد حمود [عيال سلمان]

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

جامعة نجران / كلية العلوم والآداب بشرورة

المملكة العربية السعودية

مقدمة:

منذ أن قام محققو كتاب: (دقائق التصريف) بنشره في عام ١٩٨٧م، دعوا العلماء والباحثين إلى الإسهام ب تقديم شيء يُجلّي الغموض والإبهام اللذين اكتنافاً حياة مؤلفه أبي القاسم بن سعيد بن المؤدب، وقد جاءت الطبعة الثانية بعد سبعة عشر عاماً والدعوة ما زالت قائمة في ظل غياب المصادر والمراجع التي تُترجم لأبي القاسم المؤدب، ولئن حُجبت عننا تفاصيل السيرة الحياتية لهذا العالم الجليل، فلن نعدم أن نرسم له سيرة من نمط آخر - قد تكون أهم من سيرته الأولى - مصدرها المادة العلمية المُودعة بين دفتي كتابه.

ولعل العالمة البارزة التي تسترعى انتباه قارئ (دقائق التصريف)، بحيث يتراهى له معلم شخصية جليلة ليس لها وجه شبه بين نحاة العربية - هي تلك المصطلحات النحوية الغربية التي نثرها في تصاعيف كتابه، والذي يبعث العجب لدى الباحث هو عدم وقوفه - بحسب اطلاعه - على دراسة تكشف الضوء عن هذا الجانب المهم من سيرة المؤدب العلمية بعد مضي ما يقرب من ربع قرن على نشر مصنفه، سوى العمل الذي قام به ناشر الكتاب في طبعته الثانية؛ إذ أفرد لهذا الجانب مكاناً ضيقاً في مقدمة تحقيقه للدالقات، أحسى فيه مصطلحات المؤدب المستحدثة إحصاء ناقصاً لم يتجاوز نصف عددها الحقيقي، هذا الإحصاء جاء عارياً عن أية مباحثة أو مناقشة تستقصي السبب الكامن وراء هذا العمل الجريء الذي أقدم عليه أبو القاسم المؤدب. لهذا رأيت أنه من الواجب على استقراء هذه المصطلحات المبتكرة في (دقائق التصريف) استقراء تماماً مع ربطها بالمصطلحات الأخرى كوفية وبصرية لعلي بذلك

أقدم دراسة شاملة تكشف عن أسباب وضع هذه المصطلحات الجديدة التي ولدت فجأة بعد استقرار المصطلح النحوي في بداية القرن الرابع الهجري، مُبيّناً بذلك المرجعية والنحوذ الذي استوحاه المؤدب في وضع تلك المصطلحات الفريدة.

والدرس النحوي ما زال بحاجة ماسة لمثل هذه الدراسات التي تُعنى بالمصطلحات التراثية، فالاهتمام بالمسألة المصطلحية في هذا الزمان قد ولّ وجهه - لدى الماجماع والمؤسسات الأكademية - شطر مصطلحات الحضارة والعلوم المعاصرة، وتركت مصطلحات التراث مبئوثة في مظانّها دون جمع واستقصاء وافٍ يتبع مراحل استعمالها في جميع العصور والأمسكار، لهذا أردتُ بهذا العمل أن يكون لبنة صغيرة في بنيان الجهاز الاصطلاحي للنحو العربي، هذا الجهاز الذي يفتقد - إلى هذا الوقت - لوجود معجم تاريخي يكشف عن حياة مصطلحاته منذ أن ولدت فسادت واستوت على سُوقها تُعجب النحاة واللغويين، أو بادت وفنيت فَسُقِّت في تراب الإهمال والنسيان.

١. تمهيد:

تتميز لغة العلوم عن غيرها من لغات التّخاطب والتّواصل من حيثُ طبيعتها، وأسلوبها، ومفرداتها؛ فطبيعتها هي الوضوح التّام لفظاً ومعنى، وأسلوبها يتصف بالتركيز مع الاستعانة بالرموز والرسوم والمعادلات، ومفرداتها ما هي إلا مصطلحات يتحدد كل واحد منها - في أغلب الأحيان - بمفهوم واحد ودلالة واحدة^(١).

وقد شهد عصر التدوين قيام علوم عربية خالصة لم تكن موجودة من قبل، كما تُرجمت في العصر نفسه علوم اليونان وفلسفتهم، وكانت الحاجة ماسة إلى ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحي لهذه العلوم جمِيعاً العربية الأصيلة والمترجمة، وكانت البداية من الصفر في جميع هذه العلوم، وكانت الحاجة إلى وضع المصطلح مُلحةً بشكل كبير؛ إذ إنَّ الأمر يتعلق بعلوم ظهرت كلها فجأة في عصر واحد متزاحمة متداخلة متافسة متصارعة. ولا يمكن قياس تقدم هذه العلوم الناشئة في الثقافة العربية العالمية، إلا ب مدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية المتعلقة مع أنساقها المفهومية، فبها يتم بناء القواعد، وصوغ المبادئ التي تُفسِّر سلوك الظواهر^(٢).

والجهاز المُصطلحي في كل علم من العلوم هو بمثابة لغته الصورية، فالمصطلح في أي علم هو ركن يرتكز عليه البناء المعرفي، ويمكن أن يُعدُّ إذن صورة ذهنية تجريدية^(٣)، والسعى إلى توظيف الألفاظ العادية وتقادي استعمال المصطلحات الخاصة في لغة العلوم يُؤول إلى تسريح المفاهيم بعبارات شارحة فضفاضة، ينبع عنها في غالب الأحيان نقكيك هذه المفاهيم إلى مركباتها التقريبية من المعاني العامة التي

١. انظر: مختار، محمود: "مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والخمسون، سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ص ٤٥.

٢. انظر: الجابري، محمد عابد: "حفيّات في المصطلح مقاربة أولية"، مجلة الماناظرة، الرباط، عدداً، سنة ١٤١٤ هـ/١٩٩٣ م، ص ٩؛ البوشيشي، عز الدين: "واقعية المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليداته"، مجلة دراسات مصطلحية، عدداً، سنة ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، ص ١٠٣.

٣. انظر: المسدي، عبد السلام: مقدمة في علم المصطلح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ص ١١-١٥.

يصعب من خلالها تشكيل خطاب علمي يرقى إلى مستوى تداولي مقبول، يحصل هذا إذا افترضنا أن أرباب العلوم يستطيعون الحديث عنها بغير جهازها المصطلحي، وهذا ما لا قبل لهم به.

والخلط بين الكلمة العادية والمصطلح العلمي من الإشكاليات التي تواجه المصطلح؛ ذلك أن اللفظ أو الكلمة العادية تتسب إلى اللغة العامة، بينما ينتمي المصطلح إلى اللغة الخاصة بعلم من العلوم، مما يتربت عنه أن الأول يدخل في إطار العلامة اللسانية العامة، والثاني يندرج في نطاق العلامة المصطلحية، واللغة أو الكلمة علامة لسانية مركزة على دال ومدلول لا صلة بينهما، وينشأ منها المفهوم، وكثيراً ما تكون الصلة بين اللفظ والمعنى اعتباطية، أمّا المصطلح فهو خلاف ذلك، فالمفهوم سابق للفظ المُسمى به؛ لأن المصطلح صُلح وتصالح بين متخصصين، فالصلة بينهما مقصودة معيارية مختار، وينشأ مفهومها من طبيعة الشيء ووظيفته، مما يتربت عنه أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد لا تشويش فيه إلا بمقدار ضئيل، فالمعنى العلمي يتميز بالتعبير عن مفهوم محدد وفصله عن مفاهيم أخرى، فالتواصل في اللغة العلمية الخاصة لا بد وأن يأمن من اللبس المحتمل في اللغة العادية، وذلك عن طريق تثبيت العلاقة بين المفهوم أو التصور وبين المصطلح، وعلى هذا الأساس لا بد أن يقترب بوضع المصطلح العلمي أهل الذكر به والمتخصصون لا الأدباء والمعجميون ومن لف لفهم^(١).

وقد كان علماء العرب وال المسلمين القدماء يُدركون أهمية المصطلحات في لغات العلوم، وأنه لا يمكن الاعتماد على العبارات الشارحة وضرب الأمثلة في خطابهم التواصلي، بل لا بد من وجود مصطلحات تجريدية مشحونة بدلالات مُركَّزة تغني عن

١. انظر: الحمزاوي، محمد رشاد: "رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقسيمه"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء التسعون، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص ١٨١؛ هليل، محمد حلمي: "دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"، بحث ألقى ضمن وقائع ندوة (نقدم اللسانيات في الوطن العربي) بالرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ص ٣٠٩.

كثير من العبارات الشارحة والكلمات الواصفة، وتعبر عن المفهوم والتصور بإيجاز واختصار لا يتعديان حدود المفهومية المقصودة.

٢. نشأة المصطلح النحوي:

إن البحث في المصطلح النحوي للسعى إلى تاريخ ظهوره وتبور مفهومه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بالمصاعب نفسها التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكون مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه، وهذا الغموض الذي يحف بنشأة النحو وتكون مادته قيم؛ إذ لم يتتسن للزبيدي ولا لغيره من أصحاب كتب الترجم أن يوفروا معلومات حول جهود كل واحد من أعلام القرنين الأول والثاني، وأن ينسبوا إلى كل واحد منهم ما استتبه أو أضافه إلى ما توصل إليه سلفه من أبواب وقواعد وعلل^(١).

لهذا فمن الصعب بمكان أن نتتبع ظهور المصطلح النحوي في هذه الحقبة التي نفتقد فيها إلى وجود أي وثيقة نحوية، وكل ما ورد من روايات في كتب الترجم تتسب إلى أحد النهاة المتقدمين وضع باب من أبواب النحو كباب (الفاعل) أو (المفعول) أو غيرهما، لا نستطيع حقيقة أن نؤرخ لظهور بعض هذه المصطلحات نحوية لمجرد ذكرها في مثل هذه الروايات المتداولة في تضاعيف كتب الترجم وغيرها من كتب التراث التي حفلت بمثلها، ومَرَّ ذلك يرجع إلى أنه ليس لدينا أي دليل يُشير إلى أن هذا المصطلح من وضع ذلك النحوي المتقدم، فعلل هذا النحوي استعمل في خطابه عبارات شارحة وأمثلة دالة على مقصوده دون أن يشعر بضرورة وضع مصطلح مختصر للدلالة على المفاهيم والتصورات التي اشتمل عليها خطابه، وما المصطلحات الواردة في هذه الروايات إلا من وضع النهاة المتاخرين، عرفها الرواة والمترجمون - بعد أن استقر وضع المصطلح النحوي في القرون التالية - ووظفوها في رواياتهم ليسهل من خلالها التفاهم والتواصل.

١. انظر: المهيري، عبد القادر: *نظارات في التراث اللغوي العربي*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ١٦٥، ١٦٦.

وأقدم مؤلف يطالعنا في النحو العربي هو (الكتاب) سيبويه، وكل ما ألف في النحو العربي قبله لم يصلنا منه شيء؛ لهذا إذا أردنا أن نؤرخ لظهور المصطلح النحوي، فيجب أن نبدأ به حتى يوجد الزمان علينا بكتاب آخر تصح نسبته إلى نحاة يسبقون سيبويه، وكلنا يعلم أن سيبويه حشد في كتابه كثيراً من آراء شيوخه وأساتيذه كالخليل وغيره، ولا بد أن يكون في (الكتاب) كثير من المصطلحات التي استعملها سيبويه، وكان لها حضور لدى هؤلاء الشيوخ السابقين له.

ولقد اتفقت كلمة الباحثين الذين أرخوا للمصطلح النحوي أن النحو لم يتخذ مصطلحاته العلمية إلا على يدي الخليل بن أحمد^(١)، فقد كان هذا العبراني مولعاً بوضع مصطلحات العلوم ورموزها؛ فهو يدرك أن هذه العلامات لها دور بارز في تطوير هذه العلوم وتقديمها من خلال التعبير الدقيق الموجز عن مفاهيمها وتصوراتها؛ لهذا وجدها يضع لعلم العروض والقافية مصطلحات مركزة دالة على مفاهيمه وتصوراته من أول وهلة بزغ فيه نجم هذا العلم، وما زالت هذه المصطلحات التي وضعها شائعة في زمان الناس هذا؛ بفضل المرجعية العربية التي استند إليها والمثال الذي احتذاه في وضعها، أضف إلى ذلك ابتكاره لتلك الرموز والأشكال التي تعبّر عن الحركات القصيرة التي نستعملها نحن اليوم في الإملاء والرسم العربي، ومثل ذلك كثير من ابتكاراته التي تنتهي إلى هذا الجانب المتعلق بوضع الرموز والاصطلاحات.

وقد نقل سيبويه إلى الأجيال اللاحقة مصطلحات الخليل واستعمالات أساتيذه، وأضفى عليها من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج، فحاول أن يجعل أبواب كتابه واضحة سهلة المنال، ووضع المصطلحات النحوية وضعاً شارف على الاستقرار، وفسر بعض المصطلحات ببعض، وعبر عن بعضها بأكثر من تعبير، وحاول صناعة المصطلح النحوي ليستقر في صورته النهائية، وما لم يُسعفه جهده

١. انظر: المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة مصطفى البابي الحليبي، القاهرة، ١٩٥٨م، ط٢، ص ٣٠٣؛ القوزي، عوض حمد: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، ١٩٨١م، ص ٨٨، ١٩٢.

للظرف به لجأ إلى وصفه وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضحة^(١)، وبالرغم من وجود مصطلحات غير صريحة عند سيبويه وأخرى تغاير ما هو مألف لدinya اليوم، إلا أنه من خلال (الكتاب) قد تم تحديد ملامح النحو العربي مادة ومصطلحاً.

وإذا انتقلنا من هذه الإطلالة القصيرة التي تتحدث عن جهود علماء البصرة المتقدمين في وضع المصطلح النحووي كما يتراهى ذلك في عمل الخليل وسيبوبيه، نجد أن نحاة الكوفة انتصبوا ينazuون رجال البصرة سبّقهم إلى النحو وتضلعهم فيه، فأخذوا يشكّون في وجاهة ما أقرّوا من تصورات وسعوا إلى تقديم بديل عنها، وقد "كان الخلاف بين الفريقين في مجال المصطلح كبيراً، حتى شاع بين الدارسين المتأخرین أن هذا المصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي، ولقد أفاد المصطلح النحووي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة؛ إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلح النحووي إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصوصيات شديدة"^(٢).

وبناء على ما سبق يمكن القول: إن المصطلحات النحوية لم ت تكون لأول وهلة، بل عُدلت وهُذّبت، نمت وتطورت، ثم استقرت منذ القرن الثالث للهجرة، وأصبحت مألفة للنحاة على اختلافهم، ولا يزال درس النحو يعتمد عليها إلى اليوم^(٣).

وهذا الاستقرار الذي حظي به المصطلح النحووي في القرون الأولى من نشأة النحو العربي يجب ألا يوقنا عن تتبع بحث مساره في القرون التالية، فاستقراره لا يعني توقفه عن النمو والابتكار، أضف إلى ذلك ما يمكن أن نجده من إشارات مصطلحية مهمة مبثوثة في المتون والشروح المتعاقبة عصراً بعد عصر، هذه الإشارات التي قد تعود بالنفع والفائدة على الدرس المصطلحي للنحو العربي، وللتدليل

١. انظر: القوزي: **المصطلح النحووي**، ص ١٢٩.

٢. القوزي: **المصطلح النحووي**، ص ١٥٦.

٣. انظر: مذكور، إبراهيم: **"المصطلح النحووي"**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، ١٩٧٣م، ص ١٦.

على تلك الفوائد التي تجني من النظر في تلك المصنفات لا بد من التوجيه إلى النقاط الآتية:

أولاً: أشارت بعض مصنفات النحو المتعاقبة إلى المصطلحات الأولى التي كان يستعملها النحاة المتقدمون لبعض المفاهيم التي أخذت تسميات لاحقة على أيدي النحاة الذين جاءوا بعدهم، ومن ذلك قول ابن يعيش في شرح المفصل: "وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة؛ لأن الحركات والحرروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفًا والضعيف حركة، وإن كانوا في الحقيقة شيئاً واحداً"^(١)، وإلى مثل هذا ذهب (النيلي) في شرحه لألفية ابن معط - وهو معنى بقضايا المصطلح النحوي وحدوده - في قوله: "الضمة بعض الواو عند قوم، ولذلك سماها المتقدمون الواو الصغيرة"^(٢).
ويستطيع الباحث من خلال تقصي مثل هذه الإشارات أن يبني تصوراً دقيقاً للتاريخ تسميات بعض المفاهيم النحوية عبر العصور المتتالية، مكوناً بذلك وثيقة تاريخية لبعض المفاهيم النحوية ومصطلحاتها، تعد اللبنة الأساس لوضع المعجم التاريخي لمصطلحات النحو العربي.

ثانياً: أشارت هذه المصنفات المتأخرة إلى مصطلحات ثوانٍ غير شائعة، استعملها كبار النحاة علامات لبعض المفاهيم النحوية، ومن ذلك قول النيلي: "وكان السيرافي يسمى المفعول الثاني من هذه الأفعال الثلاثة - يقصد بذلك الأفعال: اختار واستغفر وأمر - مفعولاً منه"^(٣)، وذلك عندما يُحذف حرف الجر، وتتصب على نزع الخاضر.

ثالثاً: ذكرت هذه المصنفات المتأخرة استعمالات خاصة لبعض المصطلحات على نحو يغاير المأثور من مدلولاتها التي شاعت بين أوساط النحاة، ومثال ذلك قول النيلي:

١. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ): *شرح المفصل*، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٥، ص٢٠٤، ٣٥٣.

٢. النيلي، إبراهيم بن الحسين: *الصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية*، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٩٤.

٣. النيلي: *الصفوة الصافية*، ج١، ص٤١٩.

وقد سمى سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه المصدر بالفعل، فسمى باسم ما دل عليه، بهذه تسمية الدليل باسم المدلول^(١)، ومن هذه الاستعمالات الخاصة لبعض المصطلحات قول النيلي في موضع آخر: " واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفين"^(٢)، وكذلك أشار إلى أن جماعة من النحاة قد سموا المقصور منقوصاً منهم الزمخشري^(٣). رابعاً: لقد تضمنت مصنفات النحاة المتعاقبة إشارات إلى إسهام أناس من غير رجال النحو في وضع بعض المصطلحات التي تُغيّر ما تعارف عليه النحو في اصطلاحاتهم التي درجوا عليها في تسمية بعض المفاهيم - وهذه المسألة من مباحث المصطلح الطريقة التي يجب أن تولى عناية خاصة - ومن ذلك قول ابن يعيش في شرحه: "قد تُسمى الفقهاء التعليق على شرطٍ يُمْبَنِأُ، وقد سمى الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له: (كتاب الأيمان)، وإن كان معظمه تعليقاً على شرطٍ، نحو: (إنْ دخلت الدار فأنْت طالق)، و(إنْ أكلت أو شربت فأنْت طالق)، ونحو ذلك"^(٤).

خامساً: نصت بعض مصنفات النحاة المتأخرة على وجود عوامل تُسْهِم في تفضيل النحو استعمال بعض المصطلحات النحوية وإقصاء مصطلحات أخرى مرادفة لها؛ لدواع تتعلق في معظمها بأمور عقدية لها صلة بذات الله وصفاته وأسمائه، واستمع في ذلك إلى المرادي: "والنحويون يُعْبِرُون عن باء السببية بباء الاستعانة، وآثَرُتْ على ذلك التعبير بالسببية؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة لا يجوز، وإدراج ابن مالك باء الاستعانة في باء السببية مما انفرد به"^(٥). وما يندرج ضمن هذه المسألة قول الحامدي في شرحه على الكفراوي: "ويُقال لبدل الكل من الكل: البدل المطابق، وهذا أولى لوقوعه في أسماء الله

١. النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ٥٣.

٢. النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ١٦٠.

٣. انظر: النيلي: الصفوة الصفية، ج ١، ص ٩٤.

٤. ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٥، ص ١٤١.

٥. المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ): شرح الألفية لابن مالك، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٤٠٠.

تعالى، والكلية فيها حالٌ لأنها ليس لها أجزاء، نحو: (إلى صراط العزيز الحميد)، على قراءة جر الجلة، وقد سماه ابن مالك بذلك^(١).

سادساً: هنالك كتب بعينها حوت رصيداً مصطلحياً غير مألف في المصنفات السابقة، على نحو ما نجد في كتاب: (دائق التصريف)، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب المتوفى بعد سنة (٣٣٨هـ)، فقد ضم هذا المؤلف بين ثيابه عدداً من المصطلحات غير الشائعة، تمثل تسميات ثانية وثالثة ورابعة - أحياناً - لبعض المفاهيم والتصورات اللغوية المألوفة لدى النحاة، يستعملها المؤلف بجانب ما شاع من التسميات في كتب النحاة السابقين، وهذا ما يضطلع البحث بالوقوف عليه، وبيان مسأله وقضاياها في الصفحات الآتية.

٣. المصطلح النحوي في (دائق التصريف):

يُعد كتاب (دائق التصريف) لأبي القاسم المؤدب من كتب التراث التي توقف في مكان متميز بالنسبة للمؤلفات التي صنفت في علوم العربية، ويعود ذلك إلى أمور وقضايا متعددة، فهو يتناول مادة التصريف العربي منذ وقت مبكر (القرن الرابع الهجري)، والتصريف من علوم العربية التي لم تُفرد لها مصنفات كثيرة لدى النحاة المتقدمين والمتاخرين على نحو ما نجد لقسيمه الآخر: النحو العربي، أضف إلى ذلك احتواء الكتاب - على حد تعبير محققيه - على قضايا صرفية ونحوية مختلفة كل الاختلاف عن المناهج التي وقفت عليها عند النحاة وتناقلتها الكتب^(٢).

ولعل أبرز الأمور التي تُميّز الكتاب هي عناية صاحبه بالمصطلحات النحوية، وتنظر ملحوظة هذه العناية من خلال جوانب عدّة، منها تأريخه لبداية نشأة بعض المصطلحات النحوية، وحديثه عن علة تسميتها، على نحو ما نجد في حديثه عن (المصدر)، فهو يقول: "اعلم أنَّ المصدر مشتق من الفعل الماضي، ومؤخوذ منه، وليس هو بفعل ماضٍ، ولا باسم ماضٍ؛ إذ لو كان فعلاً ماضاً لانتفى عنه التتوين، ولو كان

١. الحامدي: *حاشية على شرح الكفراوي*، ص ١٢٥، ١٢٦.

٢. انظر: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: *دائق التصريف*، تحقيق: أحمد ناجي القيسى وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٧.

اسماً محضاً لثنّي وجمع وأنّث، وهو موحّد في الأحوال كلها، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي، وأول من سماه مصدرًا ووسمه به الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن البصري، وسمّي مصدرًا لصدوره عن الفعل الماضي، ولأنه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسم^(١).

ومما يُظهر عنية المؤدب أيضاً بقضايا الاصطلاح إمامه بالمصطلحات المتعددة التي تُطلق على المفهوم الواحد، مع القدرة على نسبة كل واحد منها إلى النحاة الذين يستعملونه ويوظفونه في خطابهم النحووي، ومن ذلك قوله عن (همزة الوصل): "إنْ قال قائل: لمْ سميتها ألف وصل؟ فقل: لأنني إذا وصلت الكلام اتصل ما بعدها بما قبلها، وسقطت من اللفظ...، فإن قال قائل: أي شيء تُلقي بـألف الوصل، ألتلقها همزة أم ألفاً؟ فقل: اختلف النحويون في هذا، فقال الكسائي والفراء وسيبوه: هي ألف وصل. والحجة لهم في هذا: أن صورتها صورة الألف، فلقيت ألفاً لهذا المعنى. وقال الأخفش: هي ألف ساكنة لا حركة لها...، وقال أبو بكر الأنباري، رحمه الله: هذا غلط؛ لأنها إذا كانت عنده ساكنة لا حركة لها، فمحال أن يدخلها للابتداء، لأن العرب لا تبتدىء بساكن، فلا يجوز أن يدخل للابتداء حرف يُنوى به السكون"^(٢).

ويستريعي الانتباه في الرصيد الاصطلاحي الوارد في (دقائق التصريف) بشكل لافت للنظر - ظاهرتان تستحقان الدراسة والبحث، الأولى منها هي: اتكاء المؤدب في لغته العلمية على المصطلحات الكوفية بشكل ظاهر، هذا الاتكاء جاء في وقت شاع فيه استعمال المصطلح البصري في أغلب كتب النحو، وثانيتهما، وهي محور البحث: وجود مصطلحات جديدة مبتكرة لم يسبق لها وجود في المصنفات التي وصلت إلينا عن النحاة السابقين لعصر المؤدب، وكل واحدة من هاتين الظاهرتين تستحق دراسة منفردة تظهر معالمها وتقف على جميع جوانبها، وبما أن الظاهرة الثانية هي محط اهتمامنا

١. انظر: المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت: ٣٣٨هـ): *دقائق التصريف*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م، ص٤٤. (هذه الطبعة هي المعتمدة في هذا البحث وإليها أشير).

٢. ابن المؤدب: *دقائق التصريف*، ص١٩٩.

فإن هذا لن يمنعنا منتناول الظاهرة الأولى تناولاً سريعاً يكون له دور في تفسير البواعث التي حدت بالمؤدب أن يضع تلك المصطلحات الفريدة.

٣، المصطلحات الكوفية في (دقائق التصريف):

إن القارئ الذي يُجْبِلُ نظره في (دقائق التصريف) يجد أن النزعة الكوفية تبدو طاغية على مؤلفه في جميع فصول الكتاب وأبوابه، وآية ذلك أن مصادر المؤدب التي بنى عليها مادة كتابه في أغلبها كوفية، ومعظم الجدل النحوي الذي يديره في ثنايا كتابه هو من أقوال نحاة الكوفة، وأخص منهم: الكسائي والفراء وأبو بكر الأنباري، وتأثره بالفراء هو الغالب، فقد نقل كثيراً من أقواله وشواهده، بل نجده في أحيان كثيرة ينقل عنه فصولاً كاملة نحو: (باب في حكم المصادر التي لا أفعال لها)^(١)، وكذلك فصل: (حكم في المصادر التي تختلف صدورها)^(٢)، وفصل: (حكم في الأفعال التي لا مصادر لها)^(٣)، وتعُقُّ المؤدب في النحو الكوفي وعنایته به جعلته يدرك أن هنالك اتجاهات متعددة داخل المدرسة الكوفية في النحو، فنجد أن للكسائي أصحاباً وأن للفراء أصحاباً آخرين، ولكل من الفريقين وجهة هو مولىها في بعض مسائل النحو^(٤).

وأما النحو البصري في (دقائق التصريف)، فلونه باهت ومادته قليلة اقتصرت في أغلب الأحيان على نقل المؤدب بعض الشواهد النحوية المنسوبة إلى نحاة البصرة، وأخذه عنهم تفسير بعض الألفاظ، وإن وجد رأي بصري في (دقائق التصريف) فكثيراً ما يكون غير منسوب إلى صاحبه، فقط يكتفي بقوله: (قال بعض النحاة)، وغالباً ما كان المؤدب عند ذكره لآراء البصريين والkovيين في مسألة ما يقف في صف نحاة الكوفة إنْ تصريحاً وإن تلميحاً من خلال الاستفاضة في تبرير وجهة نظر الكوفيين

١. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٧٣.

٢. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٧٥.

٣. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٧٧.

٤. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٤٩٦، ٤٩٧.

ذاکرًا الأدلة وال Shawāhd التي تجعلك تتـساق إلـيـهم طـوـعاً أو كـرـهاً^(۱)، ومـكـفـيـاً فقط بـعـرـض سـرـیـع لـآرـاء الـبـصـرـیـین، وـطـرـیـقـتـهـ هـذـهـ لـیـسـ منـصـفـةـ بلـ فـیـهاـ مـحـابـاـتـ لـنـحـاـةـ الـکـوـفـةـ وـمـیـلـ ظـاـهـرـ إـلـيـهـ، فـالـوـاجـبـ عـلـيـهـ فـیـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـاتـ التـيـ يـنـصـبـ فـیـهاـ نـفـسـهـ حـکـماـ بـینـ الـفـرـیـقـیـنـ أـنـ یـسـتـفـیـضـ فـیـ عـرـضـ رـأـیـ کـلـ الـفـرـیـقـیـنـ عـلـیـ حدـ سـوـاءـ.

ولـمـ یـصـلـ الـأـمـرـ بـالـمـؤـدـبـ فـیـ اـقـنـائـهـ أـثـرـ نـحـاـةـ الـکـوـفـةـ إـلـىـ هـذـاـ الـحدـ، بلـ نـجـدـهـ فـیـ بـعـضـ الـأـحـیـاـنـ عـنـدـمـاـ تـتـعـدـدـ الـآـرـاءـ فـیـ مـسـأـلـةـ لـیـسـ لـنـحـاـةـ الـکـوـفـةـ فـیـهاـ حـظـ مـنـ خـلـافـ، نـجـدـهـ فـیـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـذـکـرـ اـخـتـیـارـاتـ الـکـوـفـیـنـ وـیـسـتـأـنـسـ بـهـاـ فـیـ عـرـضـهـ لـتـالـ مـسـأـلـةـ الـتـيـ لـمـ یـسـهـمـوـاـ فـیـهاـ بـشـیـءـ سـوـیـ أـنـهـمـ قـامـوـاـ بـتـقـضـیـلـ أـحـدـ الـآـرـاءـ عـلـیـ غـیرـهـ مـنـ آـرـاءـ نـحـاـةـ الـبـصـرـةـ^(۲).

وـبـنـاءـ عـلـیـ مـاـ سـبـقـ، فـلـاـ أـحـسـ بـأـنـ الصـوـابـ يـجـانـبـيـ إـنـ قـلـتـ: إـنـ (ـدـفـائـقـ التـصـیرـیـفـ) يـعـدـ أـثـرـ کـوـفـیـ يـصـلـ إـلـيـنـاـ فـیـ التـصـیرـیـفـ الـعـرـبـیـ، وـلـهـذـاـ فـلـیـسـ غـرـیـبـاـ عـلـیـ أـنـ تـکـثـرـ فـیـهـ مـصـطـلـحـاتـ الـکـوـفـیـنـ، فـهـمـ حـاـلـوـاـ جـاهـدـیـنـ أـنـ یـمـیـزـوـاـ نـحـوـهـ بـمـصـطـلـحـاتـ تـغـایـرـ مـصـطـلـحـاتـ الـبـصـرـیـنـ، فـدـفـعـهـمـ ذـلـکـ إـلـىـ اـخـتـیـارـ مـصـطـلـحـاتـ مـعـینـةـ فـیـ مـقـابـلـ مـصـطـلـحـاتـ الـبـصـرـیـنـ، ثـمـ تـنـوـرـ الـأـمـرـ إـلـىـ رـفـضـ بـعـضـ مـصـطـلـحـاتـ الـبـصـرـیـنـ؛ لـیـحـلـوـاـ مـحلـهـاـ أـخـرـیـ طـبـقـاـ لـمـنـاـهـجـهـمـ الـجـدـیدـةـ، بلـ وـصـلـ بـهـمـ الـأـمـرـ إـلـىـ مـخـالـقـهـمـ فـیـ النـطـقـ بـعـضـ الـمـصـطـلـحـاتـ، کـمـ هـوـ الـحـالـ فـیـ مـصـطـلـحـ (ـالـإـدـغـامـ)^(۳)، وـلـقـدـ أـفـادـ الـمـصـطـلـحـ الـنـحـوـیـ مـنـ الـمـنـاسـبـةـ وـالـخـصـومـةـ.

وـوـاـضـحـ أـنـ مـصـطـلـحـاتـ الـکـوـفـیـنـ ظـلـتـ لـاـ تـسـودـ فـیـ النـحـوـ الـعـرـبـیـ، إـذـاـ نـحـنـ اـسـتـثـنـنـاـ مـصـطـلـحـیـ: (ـالـنـعـتـ) وـ(ـعـطـفـ النـسـقـ)؛ لـأـنـ نـظـامـهـ الـذـيـ وـضـعـهـ الـبـصـرـیـوـنـ هـوـ

۱. انظر: المؤدب: *دفائق التصیریف*، ص ۸۰، ۸۶، ۱۲۲، ۲۲۴، ۲۳۰، ۲۶۵، ۲۶۸، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۹۲، ۴۳۴، ۴۳۵.

۲. انظر: المؤدب: *دفائق التصیریف*، ص ۲۲۳، ۲۶۱، ۲۴۱، ۲۷۳.

۳. انظر: القوزي: *المصطلح النحوی*، ص ۱۹۲.

الذى عمَّ بين العلماء والناس فى جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعمَّ عفواً، وإنما عمَّ لدقته المنطقية^(١).

وقد حرص المؤدب في توظيفه للمصطلحات الكوفية الواردة لديه في (دقائق التصريف) على أن يستعملها وفقاً للطريقة نفسها التي وردت بها لدى نحاة الكوفة الذين استقرت على أيديهم تلك المصطلحات، على نحو ما نجده لدى الفراء وثعلب وأبو بكر الأنباري وغيرهم، ويمكن حصر هذا الرصيد الاصطلاحي الكوفي المتاثر في (دقائق التصريف) على النحو الآتي:

١. الإجراء: هو من مصطلحات الفراء في (معاني القرآن)^(٢)، ويقابله لدى البصريين (المعروف)، وقد كتب لهذا المصطلح أن يشيع وينبع على أيدي الكوفيين الذين جاعوا بعد الفراء^(٣)، ومن هؤلاء المؤدب في (دقائقه)؛ إذ نجد اتكاءه عليه واضحاً^(٤).
٢. الأدوات: يستعمل هذا المصطلح لدى الكوفيين ليقابل ما يسمى لدى البصريين بـ(حروف المعاني)^(٥)، وقد آثر المؤدب استعمال هذا المصطلح في مواضع متعددة من كتابه^(٦).
٣. المحل: شاع لدى الباحثين المعاصرين أن الكوفيين يطلقون مصطلح (المحل) على (الطرف) دون (الجار والمجرور)^(٧)، وقد وجدنا في (دقائق التصريف) ما يخالف ذلك؛

١. انظر: ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م، ص ١٦٥.

٢. انظر: الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣١، ١٩٨٣م، ج١، ص ٤٣، ٣٢١، ج٣، ص ١٠٩.

٣. انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٤٣٢هـ): الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الصافري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص ١٤٥، ٣٨٣.

٤. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢١٤، ٤٣٤.

٥. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١، ٥٨، ٢٠٧، ٢ / ج٢، ٣٧١، ص ٨٤؛ الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج١، ص ١٨٢، ٤٩١؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٠، الفوزي: المصطلح النحوي، ص ١٧٤.

٦. انظر: المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٩٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٧٧.

٧. انظر: المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٠، ٣٠٩؛ الفوزي: المصطلح النحوي، ص ١٦٣.

إذ يوجد فيه نص منسوب إلى أحمد بن يحيى (شلبي)، يسمى (الجار والجرور) الذي يشتم منه رائحة المكان بـ(المحل)^(١). وعلى هذا فإن مصطلحي: (المحل) و(الصفة) لدى الكوفيين يُطلقان على (الطرف) و(الجار والجرور)، اللذين يُسميهما البصريون بـ(المفعول فيه).

٤. **الخُضُّ**: يرى مهدي المخزومي أن الخليل بن أحمد قد وضع مصطلحي: (الجر) و(الخُضُّ) لقباً إعرابياً يدل على مفهوم واحد^(٢)، وقام البصريون بانتقاء (الجر) واستعماله في مصنفاتهم لقباً إعرابياً للكلمات المعرفة، بينما تلقي الكوفيون مصطلح (الخُضُّ)، وشاع في مصنفاتهم لقباً للكلمات المعرفة والمبنية على حد سواء^(٣)، ولقد آثر المؤدب اختيار المصطلح الكوفي، وقام بطلاقه على الكلمات المبنية والمعرفة^(٤).

٥. **الجُدُّ**: هو من المصطلحات الشائعة الاستعمال لدى الكوفيين في مصنفاتهم، ويقابله لدى البصريين مصطلح (النفي)^(٥)، وقد استعمله المؤدب كثيراً في كتابه^(٦).

٦. **الصَّرْفُ**: مصطلح خاص بالكوفيين ليس لدى البصريين ما يُماثله أو يُرادفه، ومرد ذلك هو الرؤية الخاصة التي تبنتها المدرسة الكوفية للعامل النحووي المعنوي الذي ينصب الفعل المضارع في بعض الأنماط، وقد نقل المؤدب عن الفراء تعريفه لهذا المصطلح^(٧)، وتبني وجهة نظره هذه في نصب المضارع وأخذ بها، فألفيناه يدرج في (دفائقه) على استعماله^(٨).

١. المؤدب: *دفائق التصريف*, ص ٤٤٠.

٢. انظر: المخزومي: *مدرسة الكوفة*, ص ٣١١.

٣. انظر: الفراء: *معاني القرآن*, ج ١، ص ٥، ١٤، ١٦/٢، ص ٩٠، ١٠١، ١٢١، ج ٣، ص ١١، ١١٥، الأنباري: *الزاهر في معاني كلمات الناس*, ج ١، ص ١٨٢، ٢٥٩.

٤. المؤدب: *دفائق التصريف*, ص ٣٤، ٥٨، ٨٢، ١٢٤، ١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٣١٦، ٣١٩، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٥.

٥. انظر: المخزومي: *مدرسة الكوفة*, ص ٣٠٩.

٦. انظر: المؤدب: *دفائق التصريف*, ص ٥٢، ٥٦، ٣٧٧، ٣٧٣، ٤٥٤.

٧. انظر: المؤدب: *دفائق التصريف*, ص ٥٤؛ الفراء: *معاني القرآن*, ج ١، ص ١١٥.

٨. المؤدب: *دفائق التصريف*, ص ٥.

٧. **الصفة**: يُستعمله الكوفيون لِيُقابل (المفعول فيه) بشقيه: (الظرف) و (الجار وال مجرور) لدى البصريين^(١)، وقد أخذ المؤدب باصطلاح الكوفيين^(٢).
٨. **ال فعل الدائم**: مصطلح كوفي، يقابله لدى البصريين (اسم الفاعل)، وقد أكثر المؤدب من استعماله في (دقائقه)^(٣)، ولم يقف الأمر لديه عند هذا الحد، بل نجده يطلق على (اسم الفاعل) مصطلحاً كوفياً آخر، هو (ال فعل)^(٤).
٩. **ال فعل المستقبل**: هو من مصطلحات الكوفيين التي يُقابلها لدى البصريين (ال فعل المضارع)^(٥)، وقد استعمله المؤدب كثيراً في (دقائقه)^(٦).
١٠. **ال فعل الواقع**: يُسمّي الكوفيون الفعل الذي يقع له أثر على المفعول به: (فعل واقعاً)^(٧)، بينما يُسميه البصريون (فعل متعدياً)^(٨)، وقد استعمل المؤدب في (دقائقه) مصطلح الكوفيين في عدة مواضع^(٩).
١١. **الألقاب الإعراب والبناء**: لقد ميّز البصريون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، فجعلوا: الرفع والنصب والجر والجزم للمُعرَّب، وجعلوا: الضم والفتح والكسر والسكون للمبني، بينما خلط الكوفيون بينهما^(١٠)، وهذا ما سار عليه المؤدب في (دقائقه)؛ إذ جعل يطلق ألقاب الإعراب على كثير من الكلمات المبنيّة، بل وصل به

١. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٣١، ٣٢، ٣٢٧، ١٤٨، ج ٢، ص ٢٠٣.

٢. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٢١.

٣. انظر: المؤدب: دلائل التصريف، ص ٨١، ١٠٠، ١٥١، ٢٢٤، ٢٦١، ٢٦٨.

٤. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٥١.

٥. انظر: الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، ط ٣، ٢٠٠١، ص ٢٨٤.

٦. انظر: المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٣، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٨١، ١٥٧، ١٥٩، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٤٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٦٧، ٤٧٤.

٧. الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٦، ١٧، ٤٠، ٢١، ١٧١، ١٨٠، ٤٧٢، ١٨١، ج ٢، ص ٢١٩.

٨. انظر: القوزي: المصطلح النحوي، ص ١٨٠.

٩. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٥٩، ١٨٤.

١٠. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج ١، ص ٧٢؛ الرضي: محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ): شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٨٩٠م، ج ٢، ص ٣؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٥.

الأمر إلى أن يطلقها على الحروف التي تُشكّل بنية الكلمة، وقد كثُر مثل هذا لديه في معظم كتابه^(١).

١٢. المكني والكنایة: يُطلق الكوفيون هذين المصطلحين على ما يُسمى لدى البصريين بـ(الضمير)^(٢)، وقد استعمل المؤدب مصطلحي الكوفيين في (دفائقه) ليُدلا على المفهوم نفسه^(٣).

١٣. النسق: مصطلح كوفي يقابله لدى البصريين مصطلح (العطف)^(٤)، وقد أكثُر المؤدب من استعماله في كتابه^(٥).

١٤. النعت: من مصطلحات الكوفيين^(٦)، ويقابله لدى البصريين مصطلح (الصفة) و(الوصف)، وقد كثُر ورود مصطلح (النعت) لدى المؤدب في (دفائقه) كما هو الشأن لدى باقي الكوفيين^(٧).

وبعد هذا العرض الموجز للمصطلحات الكوفية لدى المؤدب في (دفائقه) يجب الإشارة إلى أن اتكاءه على هذه المصطلحات لا يعني عدم استعماله لاصطلاحات البصريين وتسمياتهم، فقد احتوى كتابه على طائفة منها، لكنها قليلة إذا ما قورنت

١. المؤدب: دفائق التصريف، ص ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٦٩، ٦١، ٨٦، ٥٣، ٥٢، ٥٠، ٤٦، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٦، ١٢٥، ١١٣، ٢٢٤، ٢١٦، ٢٠٠، ١٩١، ١٥٩، ١٦٠، ١٣٢، ١٢٤، ١٢٣، ٢٠٠، ١٣٠، ١٢٦، ٢٢٦، ٣٣٠، ٢٩٩، ٣٠٦.

٢. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٥، ١٩، ٨٥، ٢١٠، ج ٢، ٨٥، ص ٢٢٦، ١٦٣، ٢٢٦؛ المخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٣١٤؛ الفوزي: المصطلح النحوی، ص ١٧٤.

٣. انظر: المؤدب: دفائق التصريف، ص ٣٧١، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٩، ٤٧٩.

٤. انظر: الأبياري: الظاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ١٨١، ٣٧٠، ٢٣٤.

٥. انظر: المؤدب: دفائق التصريف، ص ٥٦، ١٩٤، ٣٨٢، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٨٨، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩١.

٦. انظر: الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٧، ٥٥، ٢٠٠ / ج ٢، ص ٨٩ ج ٣، ص ١٠؛ الأبياري: الظاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ٢٤٨، ٣٧٥، ٣٨٤.

٧. انظر: المؤدب: دفائق التصريف، ص ٧٩، ٨٢، ١٠٨، ١٢٤، ١٦٢، ٢٠٣، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٣، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٧٦، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٧٩، ٤٨١.

بنظيرتها الكوفية، ومن هذه المصطلحات البصرية التي وردت لديه: (حروف العطف)^(١)، و(المنوع من الصرف)^(٢)، و(الجر)^(٣)، و(التعدي)^(٤)، و(حروف المعاني)^(٥). وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن تمسك المؤدب بهذه المصطلحات الكوفية وكثرة تداولها في (دقائقه) - في عصر ندر فيه استعمالها لدى باقي النحاة - يدل دلالة لا شك فيها على صدق انتسابه العلمي لمدرسة الكوفة، وكونه الوريث الشرعي لها، وحامل لوانها بعد أبي بكر الأنباري.

٣، المصطلحات الفريدة في (دقائق التصريف):

يشغل (دقائق التصريف) مكاناً متميزاً وانعطافة حادة في إطار التاريخ للمصطلح النحوي في تراث العربية؛ لما حواه من رصيد اصطلاحي متتنوع وفريد بطريقة لم يسبق لها مثيل في الدرس النحوي، ولم يأت بعدها ما يُساكلاها أو يُدانيها في جرأتها وابتكارها، وحتى أولئك الذين ثاروا على النحاة وهاجموهم - كابن مضاء القرطبي - وجدناهم لا يستغنوون في خطابهم التأثر عن المصطلحات النحوية المتعارف عليها لدى النحاة القدماء، وكل ما فعلوه في ثورتهم لم ي تعد إسقاط بعض تلك المصطلحات وحذفها دون أي إضافة أو ابتكار في الجهاز الاصطلاحي للنحو العربي.

وقد اتضح مما سبق أن المؤدب قد اعتمد كثيراً في (دقائقه) على المصطلح الكوفي، وقليلاً على المصطلح البصري، مما يجعلنا نذهب إلى أنه لم يُرد في كتابه أن يهدم المصطلح النحوي القديم من أساسه، فقد أبقى على كثير من مفرداته التي لا زالت تحفظ بقوتها وحيويتها من وجهة نظره، وأما تلك الإضافة الجديدة التي أتى بها في (دقائقه) فيمكن حصرها في المصطلحات الآتية:

١. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٤٧١، ٤٧٦، ٤٣٧.

٢. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٣١٧.

٣. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٥٨، ٣٠٧.

٤. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ١٦٦، ١٧٨، ٢٠٨، ٢٥٢.

٥. انظر: المؤدب: **دقائق التصريف**، ص ٣٨١.

١. الفعل العائر:

يرى المؤدب أن (الفعل الماضي) سُمي ماضياً لأنه مفروغ منه، ولو قوعه في الزمان الماضي^(١)، وينص في (دقائقه) على أن له تسميات أخرى من بينها (الفعل العائر)، ويرى أنه "سمى عائراً لأنه عار، أي ذهب، ومنه قيل لحمار الوحش: عَيْرُ، لركوب رأسه ذاهباً في الفلاة يمنة ويسرة، وقيل للفرس إذا كان على هذا المثل: عَيَّاراً...، ويقال: إن له من المال عائرة عينين، أي مال يُعيّر فيه البصر هاهنا وهاهنا من كثرته"^(٢).

فهذه التسمية الجديدة للفعل الماضي – كما يظهر – تتطلق من معيار الحدث وذهابه، وقد ورد هذا المصطلح لدى المؤدب في مواضع قليلة^(٣)، نذكر منها قوله: "اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر منه، والباطن المضمر، الوجه الأول منه: فعل يَفْعُل، بفتح العين من الماضي والمستقبل...، والوجه الثاني: فعل يَفْعِل، بفتح العين من العائر، وكسرها من الغابر..."^(٤).

٢. الفعل المُعرَّى:

وهذا مصطلح آخر يطلقه المؤدب على (الفعل الماضي)، وهو نادر الاستعمال لديه، ويرى أنه "سمى مُعرَّى؛ لأنه عُرِي من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي"^(٥)، وبناء على ذلك يتضح لنا أن المعيار الذي انطلق منه في اتخاذ هذه التسمية هو مقارنة الفعل الماضي بالفعل المستقبل، من حيث كون الأخير تتصل به الحروف العاملة، والحروف الزائدة من سوابق ولوائح، وأما الماضي فقد عُرِي منها.

١. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٤.

٢. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٤.

٣. انظر: المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٦، ٩٧، ١٨٩، ٤٠٧.

٤. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٥٨.

٥. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٥.

٣. الفعل الواجب:

وهو من بين المصطلحات التي تُطلق على (الفعل الماضي) أيضاً لدى المؤدب، ويرى أنه سُمِّي واجباً، لأنَّه وجب، أي سقط، وفرغ منه. مأخوذ من قولهم: وجب علينا الحائط، إذا سقط، ووجب الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: وجب البيع، إذا تم وانعقد^(١)، فوجوب الحدث وانعقاده جُعل معياراً لهذه التسمية، وهذا المصطلح نادر الاستعمال لديه، فقد ورد في قوله: "ونقول في الفعل الماضي منه - أي الاهتمام - اهتَّر، بألف منكسرة فرقاً بينه وبين الاستفهام، ونقول في المستقبل منه: يَهَنَّر، بفتح الهمزة باءة مكسورة مستنقلاً، فُتحت الباء"^(٢).

٤. الفعل الغابر:

يُطلقه المؤدب على ما يُعرف لدى نحاة البصرة بـ(الفعل المضارع)، وهو من أكثر مصطلحاته دوراً في (دقائقه)^(٣)، ومثال ذلك قوله: "وإذا كان على: (فَعَلَ يَقُولُ)، بكسر العين من الماضي، وفتحها من الغابر، كان أكثر مصادر اللازم منه على (الفعل)، نحو: الطَّمَعُ، وَالْفَرَحُ، وَالْمَرَاحُ، فيما لا يُحصى"^(٤).

وكثرَة ورود هذا المصطلح الجديد لديه لم تُنْفِ عن استعمال المصطلح البصري الذي يقابلها، وهو (الفعل المضارع)، فقد استعمله في كتابه، لكن بصورة قليلة جداً، لم تؤدِ إلى إضعاف قوَّة المصطلح الجديد المستحدث^(٥).

١. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٤٤.٢. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٢١٣.٣. انظر: المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٤٦، ٦٤، ٦٧، ٩٧، ١٠٩، ١١١، ١٣٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٤، ٢٠٠، ٢١٤، ٢٢٢، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٨٩، ٢٨٦، ٣٤٢، ٣٢٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٠٧، ٤١٠.٤. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٦٧.٥. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٦٣، ١٩٥.

ولعل الذي دعا المؤدب إلى استعمال مصطلح (ال فعل الغابر) بدلاً من الفعل المضارع هو غياب المعيار الموحد في تسمية نحاة البصرة للأفعال الثلاثة في اللغة العربية، فالمعيار المعتمد لديهم في تسمية (الماضي) هو معيار زمني، وفي المضارع هو شبهه بالاسم، وفي (الأمر) هو دلالته على الطلب، فأراد المؤدب بهذا المصطلح الجديد الذي يعتمد على المعيار الزمني أن يوحد بينه وبين (الماضي) في المنطلق المعياري للتسمية.

ولم يستعمل المؤدب مصطلحاً جديداً لـ(فعل الأمر) يتحقق من خلاله التوحيد المعياري في تسمية الأفعال الثلاثة، بل رأيناه على حاله في مواضع كثيرة من (دُقائقه)^(١)، إلا في موضع واحد سمّاه فيه (غابراً)، ولم تكن هذه التسمية مصطلحاً له، بل وصفاً يقترن بعبارة المصطلح عليها لدى نحاة البصرة، وذلك في قوله: " وإنمابني الأمر على الغابر؛ لأنهما جمِيعاً غابران، والشيء يُقاس بما يُشاكله ويُضاهيه، لا بما يُضاده وينافيء"^(٢)، ويبدو أن السبب في إسقاطه مصطلح (فعل الأمر) من حسابه يرجع إلى نزعته الكوفية التي ترى أن فعل الأمر مبني على الفعل الغابر ومقطع منه - وفقاً لمقولته السابقة - وأن الأفعال لديهم، أي نحاة الكوفة هي: ماض، ومستقبل، و دائم.

ويرى الباحث أن استعمال المؤدب لهذا المصطلح الجديد المبتكر قد تكون له وجاهته من حيث توحيد المعيار في منطلق تسمية الأفعال، لكن سرعان ما تقل قيمة هذه الواجهة عندما ندقق في المعنى اللغوي لكلمة (غابر) في معاجم العربية، فقد ذكر ابن منظور في (لسان العرب) أن: "غَبَرَ الشَّيْءُ يَغْبُرُ غُبُورًا، مَكَثَ وَذَهَبَ، وَغَبَرَ الشَّيْءُ يَغْبُرُ، أَيْ: بَقَى، وَالغَابِرُ الْبَاقِي، وَالغَابِرُ الْمَاضِي وَهُوَ مِنَ الْأَضَدَادِ"^(٣). فهذا المصطلح الذي يستعمله المؤدب إذن ليس دقيقاً، فهو يجمع بين المعنى وضده؛ لهذا يجوز أن نطلقه على (ال فعل الماضي)؛ لأنّه يقع ضمن حقله الدلالي، ومنعاً للفوضى

١. انظر: المؤدب: دُقائق التصريف، ص ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ٢٤٢.

٢. المؤدب: دُقائق التصريف، ص ١١١.

٣. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (غابر)، ج ٥، ص ٣.

والإلbas في وضع المصطلحات يجب أن نبتعد عن الاشتراك والتضاد الذي يؤدي إلى وقوع اضطراب بين المفاهيم والتصورات.

وهناك أمر آخر يُضعف من قوة استعمال هذا المصطلح لدى المؤدب، ذلك هو استعماله لمصطلحات متعددة تدل على المفهوم نفسه لمصطلح (ال فعل الغابر)، ومثال ذلك مصطلح (ال فعل المستقبل)، وهو من عبارات الكوفيين، فقد استعمله المؤدب كثيراً في (دفائقه) كما هو الشأن في باقي المصطلحات الكوفية^(١)، وكان بإمكانه أن يكتفي به، ويُعفي نفسه مشقة وضع مصطلح جديد، فهو مألف لدى أصحابه من ناحية الكوفة، ويؤدي الغاية نفسها التي ترمي إلى توحيد معيار تسميات الأفعال، ولم يقتصر المؤدب على استعمال هذا المصطلح فقط بجانب مصطلح (ال فعل الغابر)، بل هناك مصطلحات جديدة أخرى يطلقها على المفهوم نفسه، سُنفَّ عليها وشيكأً.

٥. الفعل المستأنف:

وهذا مصطلح جديد آخر يستعمله المؤدب في (دفائقه) ليقابل (ال فعل المضارع) لدى البصريين، و(ال فعل المستقبل) لدى الكوفيين، ويظهر جلياً أن المؤدب في هذا المصطلح يجاري الكوفيين في أصل التسمية، كما هو الشأن في مصطلح (ال فعل الغابر)، فالمعيار الذي يُبني عليه هذان المصطلحان هو معيار زمني، فكلاهما يشترك مع (ال فعل المستقبل) في المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فقد جاء في لسان العرب: "الستأنف الشيء وأنتفه أخذ أوله وابتدأه وقيل استقبله...، وأئنت فلاناً أتفاً كما تقول: من ذي قُبْلِ، ويقال: آتِيكَ من ذي أُنْفِ، كما تقول: من ذي قُبْلِ، أي فيما يُسْتَقْبَلُ"^(٢). واستعمال المؤدب لمصطلح (ال فعل المستأنف) قليل إذا ما قورن باستعماله لمصطلحي (ال فعل المستقبل) و(ال فعل الغابر)^(٣)، ومن ذلك قوله: "والأمر منه - أي فَعَلَ - بغير أَنْفَ لتحرك الحرف الثاني في المُسْتَأْنَفِ، وتحرك فيه لمجيء التسديد بعده"^(٤).

١. انظر: المؤدب: *دفائق التصريف*، ص ٣٣، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٨١، ١٥٩، ٢١٤، ٢١١، ٢٢٥، ٢٥٩، ٢٨٠، ٤٧٤، ٣٧٤، ٣٧٣.

٢. انظر: ابن منظور: *لسان العرب*، مادة (أَنْفَ)، ج ٩، ص ١٢.

٣. انظر: المؤدب: *دفائق التصريف*، ص ١٦٧، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٦.

٤. المؤدب: *دفائق التصريف*، ص ١٦٥.

٦. الفعل المُلتوِي :

يُطلقه المؤدب على الفعل الذي يُسمى لدى النحاة بـ (اللفيف المفروق)، ويرى أنه "سمى ملتوياً لالتواء الحرفين المعتلين بحرف صحيح"^(١)، وقد أفرد له باباً خاصاً سمّاه: (حكم في جميع أصول المُلتوِي وفروعه)، يرى فيه أنه "يدور على ثلاثة أوجه، الوجه الأول: وشَى يَشَى وشَائِي، فهو وَاشِ...، والثاني: وَجَى يَوْجَى وَجَى، فهو وَجِ...، والثالث: وَلَى يَلِى وَلَائِي، فهو وَالِ، وذاك مَوْلَى"^(٢)، ويقول في موضع آخر: "وما كان من الباب الذي يُسمى ملتوياً كان الاسم والمصدر منه بالفتح، نحو: المُوقَى والمُوَعَى، وما أشباههما"^(٣).

وأما ما يُسمى لدى النحاة بـ (اللفيف المفرون)، فإن المؤدب يُسميه (لفيفاً) فقط، وقد أفرد له باباً سمّاه: (حكم في أصول اللفيف وفروعه)، يذكر فيه سبب تسميته، فيقول: "سمى لفيفاً؛ لأن التف في حرف معتلان بحرف تقدمهما صحيح، وقال الخليل بن أحمد البصري: سُمِي لفيفاً لكثره حروف العلل فيه. شُبَه بطعم لفيف، وهو الذي يجمع فيه بين الحنطة والذرة والشعير"^(٤)، وعلة هذه التسمية التي يوردها تجيز لنا أيضاً أن نسمى (المُلتوِي) لفيفاً؛ لهذا فالليس هنالك من سبب مقنع يوجب عليه التخلص من اصطلاح النحاة السابقين ما دام المنطلق في التسمية والاصطلاح واحداً.

٧. الفعل المُوائِي :

جاء هذا المصطلح في (دقائق التصريف) ليدل على الأفعال المأخوذة من مادة (أي) وتقاليبيها، وقد عقد له المؤدب فصلاً سمّاه: (حكم في المُوائِي وفروعه المشتقة منه قياساً)، يقول فيه: "وهو على وجه واحد، وهو: وأى، يئى، وأيَا، فهو وَاءِ، إذا وعد...، وسمى مواءً من لفظه، كما سُمِيتُقطة من لفظها؛ لأنها تطير، فتصح: قطا

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٣٥.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٣٥.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ١٣٤.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٢٥.

قطا^(١). وبضع فصلاً آخر في كتابه بعنوان: (حكم آخر في المُوائي وفروعه المشتقة منه)، يقول فيه: "وهو على وجه واحد، وهو: أَوَى، يَأْوِي، أُوْيَاً في الانضمام، وَأَيَّةٌ وَمَأْوِيَّةٌ...، والأمر منه: إِبْرَاهِيمُ إِلَيْهِ يَا رَجُلٌ، بصيرورة الهمزة التي هي فاء الفعل ياء لسكونها وكسرة ما قبلها، وبسقوط الياء من آخره علامة للجزم"^(٢).

ولعل الذي حدا بالمؤدب أن يخص هذه الوجوه المصوغة من مادة (وَأَيَّ) بمصطلح خاص، هو طبيعة حروفها الثلاثة التي يعتريها الحذف والتغيير على نحو واضح في بنية الكلمة العربية، مما جعل اجتماعهن في كلمة واحدة حافزاً لإطلاق مصطلح مستقل على تلك الكلمة.

٨. الفعل النص:

وهو من المصطلحات التي تُطلق في (دقائق التصريف) على الفعل الماضي والفعل المستقبل اللذين يتوافق لفظ كل واحد منها مع زمنه الخاص به، فالمقارنة بين صيغة الفعل وزمنه هي المعيار في هذه التسمية. وبناء على ذلك فإن (النص) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي هو "ما وافق لفظه لفظ الماضي، ومعناه معناه، مثل قوله^(٣): (ضَرَبَ اللَّهُ مثلاً عَبْدًا مَلُوكًا)^(٤)؛ إذ نرى الاتفاق حاصلاً هنا في هذه الآية بين صيغة الفعل الماضي، وبين الزمن الذي حدث فيه الضرب.

وأما (النص) كونه نوعاً من أنواع الفعل المستقبل، فهو "ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه معناه، نحو قوله: يضرب زيدٌ غداً عمراً"^(٥)؛ إذ نرى الاتفاق حاصلاً بين صيغة الفعل المستقبل وبين الزمن الذي حدث فيه الضرب، ومصطلح (النص) من المصطلحات النادرة الاستعمال لدى المؤدب في (دقائقه).

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤٢.

٢. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٤٤.

٣. سورة النحل، آية: ٧٥.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٦.

٥. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٦.

٩. الفعل الممثّل:

وهذا أيضاً من مصطلحات (دقائق التصريف) الفريدة، التي اتخذت من مقارنة صيغة الفعل بزمنه معياراً لها، فـ(الممثّل) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي هو "ما كان لفظه لفظ الماضي، ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه، مثل قوله جل وعزّ: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)^(١)، أي: يأتي، يعني: القيامة، أي: هي قريب، فلا تستعجلوه، ومثل قوله: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ، فَتَثِيرُ سَحَابًا، فَسَقَنَاهُ)^(٢)، أي: فتسوقه...؛ لأن المعنى مفهوم أن الذي يقع في علم الله كونه لا بد من وقوعه، ولا يجوز لقائل أن يقول: قَامَ عَبْدُ اللَّهِ، وهو يريد: يقوم عبد الله؛ لأن المعنى حينئذ لا يفهمه، ولا يدل (قام) إلا على الماضي، ومثل قولهم: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، معناه: يغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، فصلاح الماضي في موضع المستقبل حين أمن اللبس...؛ لأن الدعاء إنما وقع بالمستقبل لا بالماضي...^(٣). وأما (الممثّل) كونه نوعاً من أنواع الفعل المستقبل، فهو "ما كان لفظه لفظ المستقبل، ومعناه ماضي الزمان وعائده، وذلك نحو قوله: سرت أمس حتى أدخلُها، أي: حتى دخلتها، لأن في قوله (سرت) دليلاً على ذلك...^(٤).

١٠. الفعل الراهن:

بها المقصود يكتمل مثلث تسمية المصطلحات التي جعلت من مقارنة صيغة الفعل بزمنه معياراً لها في (دقائق التصريف)، إلا أن الأمر في مصطلح (الراهن) يختلف نوعاً ما عن مصطلحي: (النص) و(الممثّل)؛ إذ جعل المؤدب من هذين الآخرين نوعين مستقلين لكل من الفعل الماضي والمستقبل، أما (الراهن) فإنه لم يخص به إلا الفعل الماضي، ولم يجعله من أنواع المستقبل، فقد ذهب في (دقائقه) إلى أن الماضي ثلاثة أنواع: (نص)، و(ممثّل)، و(راهن)^(٥)، أما المستقبل فقد قسمه على

١. سورة النحل، آية: ١.

٢. سورة فاطر، آية: ٩.

٣. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٦.

٤. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٦.

٥. انظر: المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٦.

نوعين فقط هما: (نص) و (ممثل)^(١). وبناء على ذلك، فإن (الرهن) كونه نوعاً من أنواع الفعل الماضي، هو لدى المؤدب "المقيم على حالة واحدة، مثل قول الله جل وعز: (وكان الله على كل شيء قديراً)^(٢)، ألا ترى أنه كان قديراً واليوم أيضاً هو قدير، وبعد اليوم قدير"^(٣).

وعلى الرغم من أن المؤدب قد أشار إلى أن الفعل المستقبل يقسم على نوعين هما: (نص) و (ممثل) فقط، نجد في موضع آخر من كتابه ينقض هذه القسمة، ويجعل من مصطلح (الفعل الراهن) مصطلحاً ثالثاً يمكن أن يضاف إلى سابقيه، وذلك في قوله: "تقول إذا جعلت الفعل الماضي من الضرب بين الفاعل والمفعول: الرجل ضرب الرجل...، وإذا جعلت الفعل المستقبل بين فاعل ومفعول: الرجل يضرب الرجل...، وإذا جعلت الفعل الراهن بين فاعلين ومفعولين، قلت: الرجال يضربون الرجال...، وإذا جعلت الجحود الذي على معنى الفعل الراهن بين فاعلين ومفعولات، قلت: الرجالان ليسا يضربان النسوة"^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن المؤدب في هذا الموضع قد جعل من (الفعل الراهن) طرفاً منفرداً يقابل كلاً من الفعل الماضي والفعل المستقبل، وكأنه خرج بهذا المصطلح من كونه نوعاً ينضوي تحت الفعل الماضي، إلى كونه مصطلحاً آخر يقف أمام الفعل الماضي والمستقبل بقدر واستقلال، لكن ما دلالة هذا المصطلح لديه؟ هل يقصد به أن الفعل مقيم على حالة واحدة في جميع الأزمنة؛ إذ إن حدث الضرب بين الرجال قائم في قديم الزمان وقابله الأ أيام؟ هذا ما لا نستطيع أن نجزم به في ضوء هذه الفوضى الاصطلاحية التي وقع فيها المؤدب.

١. انظر: المؤدب: *دُقَانُ التَّصْرِيفِ*، ص ٤٦.

٢. سورة الأحزاب، آية: ٢٧.

٣. المؤدب: *دُقَانُ التَّصْرِيفِ*، ص ٣٨.

٤. المؤدب: *دُقَانُ التَّصْرِيفِ*، ص ٣٧٣.

١١. الفعل المفكوّك:

يُطلق المؤدب هذا المصطلح على كل فعل احتوى على حرفين متجانسين فصل بينهما حرف آخر يخالفهما، سواء أكان الفعل صحيحاً أم معتلاً، ثالثياً أم غير ذلك، وقد عقد له في (دُقائقه) فصلاً بعنوان: (حكم في المفكوّك)، يقول فيه: "وسمّي مفكوّكاً؛ لأنّه فكّ بين الحرفين المتجانسين بحرف يخالفهما، وهو يدور على وجوه مختلفة، منه ما هو صحيح، ومنه ما هو معتل، فالصحيح مثل: جَرَج يَجْرَج، وَقَلَق يَقْلَق، وَسَلَسَ بَوْلَه يَسْلَس...، والمعتل مثل: قَوْقَى يُقْوِقِي، وَضَوْضَى يُضْوِضِي، وَزَوْزَى يُزْوِزِي"^(١). ويقول في موضع آخر: "والصحيح على ثلاثة أجناس: صحيح سالم ظاهر، وصحيح مضاعف، وصحيح مفكوّك"^(٢).

١٢، ١٣، ١٤، ١٥. مصطلحات خاصة بالفعل الرباعي: (مُخْتَلِفُ الْحُرُوفِ، وَمُولَدٌ، وَمُحْدَثٌ، وَمُؤْلَفٌ):

تُمثل هذه المصطلحات لدى المؤدب أنواعاً متعددة للفعل الرباعي، فقد وضع فصلاً في (دُقائقه) بعنوان: (حكم في الرباعي)، يقول فيه: "وهو على أربعة أوجه: الوجه الأول منه: رباعي مختلف الحروف نحو: قَرْطَس، وَدَحْرَج، والوجه الثاني: رباعي مُولَدٌ مبني من الثلاثي، نحو: رَهْشَش، وَضَرَبَ...، وسمّي مولداً؛ لأنّه في الأصل: ضرب، فاستخرجت باء من باء، فصار رباعياً: ضَرَبَ، والوجه الثالث: رباعي مضاعف مبني من حروف التضييف، مثل: قَعْقَع وَصَلْصَل، وسمّي مضاعفاً؛ لأنّه في الأصل: قَعْ وَصَلْ بحروف زدت على كل واحد منها حتى صار رباعياً مضاعفاً، والوجه الرابع: رباعي مُحْدَثٌ مبني من الثلاثي نحو: أَحْسَن، وسمّي محدثاً؛ لأنّه في الأصل (حَسْنٌ)، فأحدثت عليه ألف لتبديل معناه"^(٣). وأما (الرباعي المؤدب) فهو كما يقول المؤدب: "تحوّلوك: صَهَ، ثم تُضاعفه، فتقول: صَهْصَهَ، تؤلّف من كل

١. المؤدب: دُقائق التصريف، ص ٣٤٦.

٢. المؤدب: دُقائق التصريف، ص ١٦٠.

٣. المؤدب: دُقائق التصريف، ص ١٨٧.

حرف حرفًا حتى يتمكن الكلام من التصريف، فإذا أردت أن تصرفه قلت: صَهْصَهْ
يُصَهْصَهْ صَهْصَهْ^(١).

وبناء على ما سبق نجد أن هذه المصطلحات الخاصة بالفعل الرباعي غير معهودة في الدرس النحوي سوى مصطلح (الرباعي المضعف)، وهنا يظهر بشكل واضح ولع المؤدب بتفریع المصطلح الواحد إلى مصطلحات متعددة تتجاوز في عددها ما تعارف عليه النحاة السابقون من أقسام وأنواع للفعل الرباعي.

١٦. الفعل المنقوص:

درج النهاة السابقون على تسمية الفعل المعتل اللام بـ(الفعل الناقص) والفعل المعتل العين بـ(الفعل الأجوف)، وقد أخذ المؤدب مصطلح (الناقص) ونقله من صيغة (اسم الفاعل) إلى صيغة (اسم المفعول) ليطلقه على (الفعل الأجوف)، فالجدة هنا في هذا المصطلح أنت من تقريره من مفهومه القديم المتعارف عليه ليدل على مفهوم آخر، وقد كثر هذا الاستعمال الجديد لهذا المصطلح القديم في (دقائق التصريف)^(٢)، وقد أفرد له المؤدب فصلاً بعنوان: (حكم في جميع أصول المنقوص وفروعه)، يقول فيه: "وسمّي منقوصاً لنقصان الواو منه في الأمر نحو: قُلْ، وفي الخبر عن نفسك والمخاطبة نحو: قُلْتُ وقُلتَّ، وهو يدور على ثلاثة أوجه: الوجه الأول منه: (فعل يقُلُّ) نحو: خاف يخاف...، والوجه الثاني: (فعل يَقُلُّ) نحو: باع يبيع...، والوجه الثالث: (فعل يَقُلُّ) نحو: قال يقول..."^(٣)

١٧، ١٨، ١٩. الفعل الظاهر والفعل المضمر والباطن:

يُطلق المؤدب مصطلحي (ال فعل المضمر) و (ال فعل الباطن) على ما عُرف لدى جمهرة النحاة بـ (ال فعل المبني للمجهول) أو (ال فعل الذي لم يُسمّ فاعله)، أما (ال فعل المبني للمعلوم) فإنه يُطلق عليه مصطلح: (ال فعل الظاهر) ^(٤)، ومن ذلك حديثه عن الفعل

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٣٨٤.

٢٩٧. المؤدب: *دائق التصريف*, ص ١٠٨, ١٧٤, ٢٢٠, ٢٥٣, ٢٧٧, ٣٩٧.

٣. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٥٢.

٤. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٥٧.

الماضي: "فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر قلت: فعل، برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر، وخفضت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فعل..، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً لتعريفهما من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي" ^(١). ويقول في موضع آخر: "فإذا أخبرت عن الباطن من هذا الباب قلت: (قيل) بتحويل حركة العين إلى الفاء قبلها، و(بَعْ وَخِيفَ)، وهذه هي اللغة الفصيحة" ^(٢). وقد يجمع المؤدب بين مصطلحي (المضمر) و(الباطن) مركباً منها مصطلاحاً واحداً يدل على المفهوم نفسه، ومثال ذلك قوله: "اعلم أن الفعل السالم الصحيح يدور على ستة أوجه خلا الشاذ النادر منه والباطن المضمر...، والباطن المضمر: فعل فهو مفعول، نحو: رُعب فهو مرعوب" ^(٣).

والمؤدب بهذا الاستعمال يخالف معظم النحاة الذين وظفوا مصطلحي (ال فعل المضمر) و(ال فعل الظاهر) ليدلَا على حذف الأفعال وإظهارها في بعض أبواب العربية كتاب الاشتغال وباب التضمين، وهذه المخالفة لم تمنعه من استعمال مصطلح (ال فعل المضمر) على نحو ما هو شائع لدى باقي النحاة ليدل على الفعل المحذوف ^(٤). ويجب التنوية إلى أن المؤدب هنا – على عادته – لا يكتفي بهذه المصطلحات الجديدة في كتابه مستغنىً بها عن غيرها، بل يراوح بينها وبين المصطلحات الأخرى المألوفة لدى النحاة السابقين؛ لهذا نراه يستعمل أيضاً مصطلح (ال فعل الذي لم يُسمَّ فاعله) في موضع متعددة من (دقائقه) ^(٥).

٢٠. الفعل المقيم:

لقد اعتاد المؤدب في (دقائقه) أن يُطلق على (اسم المفعول) مصطلح (المفعول) ^(٦)، لكنه خالف هذا الاستعمال الشائع لديه مرة واحدة، فأطلق على اسم المفعول مصطلح

١. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٤.

٢. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٢٥٧.

٣. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٥٢.

٤. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١٢٢.

٥. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٤١، ٣١١، ٢٧٦، ٢٢٢، ٢٠٩.

٦. انظر: المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٧٨، ٢٨٠، ٤٠٠.

(ال فعل المقيم) ، وهو بهذا الاستعمال الجديد يقترب من مصطلح الكوفيين : (الفعل الدائم) ، الذي يطلق على (اسم الفاعل) ، فكلا المصطلحين : (المقيم) و (الدائم) ينطلق من معيار واحد هو المعيار الزمني الذي يشمل الماضي والحاضر والمستقبل . وقد ورد لديه هذا الاستعمال في قوله : " وال فعل المقيم من هذا الباب - أي الفعل الناقص بحسب عبارته - يتممه العرب مرة وينقصه أخرى ، فيقولون : مسأك مَدْوُفٌ و مَدْوُوفٌ ، و ثوب مصون و مصونون ، و نقصا كراهة النساء الساكنين فيه " ^(١) .

٢١. النَّصْبَةُ :

يُكثُر المؤدب من إطلاق هذا المصطلح على ما عُرِفَ لدى جمهرة النحاة بـ (الفتحة) ، تلك الحركة الإعرابية المعروفة ^(٢) ، ولعل هذا الاستعمال الجديد يرجع إلى تأثره بنحاة الكوفة الذين يخلطون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، فهذا التأثر جعله يكثُر من توظيف مصطلح (النَّصْبَة) في الكلمات المعربة والمبنية ، مما حدا به إلى أن يستعمل مصطلح (النَّصْبَة) بدلاً من (الفتحة) ، ومن ذلك لديه قوله في علة نصب اللام - على حد تعبيره - من الفعل الماضي : " وإن شئت قلت : لأنَّه معنٍ وانقضى ، فحكمه ضعف ، فألزموه أضعف الحركات ، وأضعفها النَّصْبَة ؛ لأنَّه لا علاج لها في الشفتين ، والدليل أيضًا على أنها أضعف الحركات أنَّ العرب لم تتحذفها عن شيء من كلامها لضعفها ، وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتهاهما " ^(٣) . وكان الأجرد به والحالة هذه أن يعمم معيار التسمية على باقي الحركات ، فيُطلق على الضمة مصطلح (الرفعة) ، وعلى الكسرة مصطلح (الخفضة) .

٢٢. الإِبَاءُ الْمَرْفُوعُ وَالْإِبَاءُ الْمَنْصُوبُ :

مصطلح (الإِبَاء) هو أحد مصطلحات (الجحد) التي يستعملها المؤدب في (دقائقه) ، فإذا كان النفي بـ (لا) المهملة الداخلة على الجملة الفعلية فإنه يسميه (الإِبَاءُ الْمَرْفُوعُ) ،

١. انظر: المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٢٧٠.

٢. انظر: المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٣٤، ٣٦، ١٧١، ١٩١، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٥٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٤٤١، ٣٥٢.

٣. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٣٥.

وإذا كان النفي بـ(ليس) فإنه يسميه (الإباء المنصوب)، ولعل الفارق في هذه التسمية يعود إلى الأثر الإعرابي الذي تحدثه (ليس) في الجملة التي تدخل عليها، ومثال هذا الاستعمال قوله: "وإذا جعلت الإباء المرفوع بين فاعلتين ومفعولين قلت: المرأتان لا تضربان الرجال، وإذا جعلت الإباء المنصوب بين فاعلات ومفعولين قلت: النسوة لسن ينصرن الرجال"^(١).

٢٣. الألف التالية:

يطلق المؤدب هذا المصطلح على الألف المقلبة عن واو أو وباء في الأفعال المعتلة الآخر، ومثال ذلك قوله: "وتصير الواو والباء ألفاً في مثل (دعا) و(بكي)، وما أشبههما لتحركهما وفتحة ما قبلهما، وتسمى ألفهما تالية، وإذا أخبرت عن الرجلين منهما قلت: دعوا، وبكيا، على الأصل؛ لأنه كان ينبغي أن يكون: (دعا) و(بكا) بألفين: الأولى منهما تالية، والثانية علامة الاثنين، فردت التالية إلى أصلها كراهية التقاء الساكنين، فقالوا: دعوا وبكيا"^(٢). ولست أعلم أن أحداً من النحاة أطلق على هذه الألف مصطلحاً خاصاً بها على نحو ما فعل المؤدب في (دقائقه)، فحربي بهذا الاستعمال والحالة هذه أن يشيع لدى الدارسين والباحثين في علوم العربية.

٢٤، ٢٥. ألف الاستئذان وألف العبارات:

يطلق المؤدب مصطلح (ألف الاستئذان) على همزة الاستفهام، إذا فهم منها استئذان المتكلم للسامع في أمر ما، بينما يطلق (ألف العبارات) على همزة المضارعة، وهو بهذه التسمية يبتعد عن المصطلح البصري – المضارعة – الذي أضيفت إليه هذه الهمزة^(٣)، ومثال ذلك قوله: "وإذا استأذنت قلت: أفعل؟ بألفين: ألف استئذان وألف عبارات"^(٤).

١. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٣٧٣.

٢. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٢٨٧.

٣. المؤدب: دلائل التصريف، ص ١١٢.

٤. المؤدب: دلائل التصريف، ص ٤٩.

٢٦. حروف الإدراج:

يستعمل المؤدب هذا المصطلح جنباً إلى جنب مع المصطلح الكوفي: (النسق)، ليلاً على مفهوم واحد، ومثال ذلك قوله: "وَجَعَلَتِ الْوَوْ وَفِي الإِدْرَاجِ وَالْقَسْمِ، مِثْلُ: زَيْدٍ وَعَمْرُو، وَفِي الْقَسْمِ: وَاللَّهِ لَا أَفْعُلُ ذَلِكَ، وَجَعَلَتِ الْفَاءُ فِي الإِدْرَاجِ أَيْضًا مِثْلُ قَوْلَكَ: وَرَدَتُ الْكُوفَةَ فَالْبَصَرَةَ"^(١)، ويقول في موضع آخر: "وَلِلْفَاءِ حَدَانٌ: حَدِ إِدْرَاجٍ وَحْدَ نَصْبٍ"^(٢).

٢٧. حروف الصلة:

يُطلق نحاة الكوفة هذا المصطلح ويعنون به الحروف الزائدة^(٣)، بينما نجد المؤدب يستعمله للدلالة على حروف الخفض أو الجر، وكأن هذه الحروف روابط وصلات بين عناصر الجمل، والمؤدب بهذه التسمية يقترب من عبارة الكوفيين: (حروف الإضافة)، التي تدل على المفهوم نفسه^(٤)، ومثال ذلك قوله: "وَقَدْ يَجِيءُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَتَغَيِّرُ فِيهِ حَرْفُ الْمَعْنَى لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى فِي الْفَعْلِ نَحْوَ الدُّخُولِ، إِذَا كَانَ دُخُولًا عَلَى بَنِي آدَمَ فَصَلْتَهُ (عَلَى)...، وَإِذَا كَانَ دُخُولًا فِي شَيْءٍ لَا شَخْصٌ لَهُ فَصَلَتْهُ (فِي)...، وَإِذَا كَانَ دُخُولًا فِي الْدِيَارِ وَالْمَنَازِلِ فَلَا صَلَةَ لَهُ"^(٥).

٢٨، ٢٩، ٣٠. حروف التفرقة والندة والحكاية:

وضع المؤدب هذه المصطلحات للدلالة على ثلاثة أصناف من الحروف، ويظهر ذلك في قوله: "وَاعْلَمُ أَنَّ الْحُرُوفَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صَنْفٌ يُسَمَّى حُرُوفَ التَّفْرِقَةِ، وَصَنْفٌ يُسَمَّى حُرُوفَ النَّدَّةِ، وَصَنْفٌ يُسَمَّى حُرُوفَ الْحَكَايَةِ"^(٦)، وبعد ذلك يشرع في بيان مفهوم كل مصطلح منها، فيقول: "فَأَمَّا حُرُوفُ التَّفْرِقَةِ فَإِنَّهَا نَحْوُ: قَدْ وَهْ وَبْلْ،

١. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٣٧٦.٢. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٣٧٨.٣. انظر: القوزي: *المصطلح النحوي*، ص ١٧٨.٤. انظر: المخزومي: *مدرسة الكوفة*، ص ٣١٤.٥. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ١٥٩.٦. المؤدب: *دقائق التصريف*، ص ٣٨٤.

سُمِّيَتْ حروف التفرقة؛ لأنها تُفرِّق بين حدود الكلم^(١)، فهذا مصطلح آخر يستعمله المؤدب بجانب مصطلحي: (حروف المعاني) و(الأدوات) في (دقيقته)، ومعياره في هذه التسمية هو تلك المعاني المتفرقة التي يُضفيها كل حرف من هذه الحروف على الجملة بأسرها لتشكل أسلوباً إِبْلَاغِيًّا له خصوصيته الدلالية.

وأما (حروف النَّدَة) فيستعملها للدلالة على (أسماء الأفعال)، بينما يستعمل (حروف الحكاية) للدلالة على (أسماء الأصوات)، ويظهر ذلك جلياً في قوله: "حروف النَّدَة مثَلُ (حلَّ) في زجر الناقة، و(صَهَّ) و(مَهَّ). وحروف الحكاية مثَلُ: (دَدْ) و(طَقْ)"^(٢). وبعد أن يذكر المؤدب هذه الأصناف الثلاثة يُبيّن العلة في تسميتها حروفاً، فيقول: "سُمِّيَتْ هذه الحروف حروفاً؛ لأنها موصولة بأطراف الكلم كالهاء لا يتمكّن من التصريف إلا بتضييف أو مد"^(٣).

وبعد، فهذه جميع المصطلحات التي تُمثِّل الرصيد الاصطلاحي الجديد لدى أبي القاسم المؤدب في كتابه (دقيق التصريف)، ويُمكّن تلخيص الملاحظة التي يوحي بها هذا الرصيد في النقاط الآتية:

أولاً: لم يُشرِّ المؤدب في مقدمة كتابه التي تحدث فيها عن منهجه إلى أن القارئ سيقف أمام رصيد اصطلاحي جديد هو واضعه، بل يوجد في كتابه ما يُشير إلى اقتدائِه بالنحوة المتقدمين والارتسام برسومهم - على حد تعبيره - تبركاً وتيمناً بهم^(٤)، مما يحملنا على التشكيك في كونه واضع هذه المصطلحات الجديدة، وأمر آخر يدعونا إلى التشكيك في صحة نسبة هذه المصطلحات إليه هو عدم اكتفائِه بها في خطابه النحوي، فنجدَه يستعمل مصطلحات أخرى كوفية وبصرية ترافق هذه المصطلحات الجديدة، وهذا يجعلنا نظن أن المؤدب كان أمام بيئَة علمية تعج بهذا الخليط المصطلحي، فتراه ينتقي منها ما يشاء.

١. المؤدب: دقيق التصريف، ص ٣٨٤.

٢. المؤدب: دقيق التصريف، ص ٣٨٤.

٣. المؤدب: دقيق التصريف، ص ٣٨٤.

٤. انظر: المؤدب: دقيق التصريف، ص ٢٤٣.

وثلاثة الأنافي هي استخدام المؤدب صيغة المبني للمجهول عند حديثه عن سبب تسمية بعض المصطلحات الجديدة، بل قد يحار في معرفة سبب هذه التسمية، فيدفعنا ذلك إلى القول بأنه لو كان هو واضح هذه المصطلحات لكان منطلق التسمية واضحًا لديه، فلا يضع نفسه في موطن الحيرة، ويظهر ذلك في قوله: "وسمّي واجباً - أي الفعل الماضي - لأنّه وجب، أي سقط وفرغ منه، مأخوذ من قولهم: وجب علينا الحائط، إذا سقط، ووجب الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: وجب البيع، إذا تم وانعقد"^(١).

وهذا الشك من الباحث ظني لا يصل إلى درجة القطع، فهذه المصطلحات الجديدة في (دقائق التصريف) تبدو وكأنها ولدت دفعة واحدة جاهزة للاستعمال؛ إذ ليس هناك نص أو كتاب سابق قد حوى هذه المصطلحات أو بعضاً منها، وما دام (دقائق التصريف) هو المصدر الوحيد لها فليس أمامنا إلا أن نُسلّم بأن المؤدب هو واضحها، وإليه تنتسب.

ثانيًا: هناك مناسبة ومشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي للتسميات الجديدة التي وضعها المؤدب، وقد أشار إلى هذه المناسبة في معظم مصطلحاته على نحو ما سبق، وهذا الأمر ليس غريباً عليه فهو لغوي متمكن من لغته يستطيع أن يفعل ذلك بفضل ملكته.

ثالثًا: معظم هذه المصطلحات الجديدة الواردة لدى المؤدب في (دقائقه) إذا ما كتب لها الشيوع والانتشار فهي يسيرة التداول؛ إذ إن الحروف الأصول التي تتكون منها هذه المصطلحات قليلة، وشيوع اللفظ مرتبط بقصره.

رابعاً: لم يشمل هذا الوضع الجديد لهذه المصطلحات جميع المفاهيم النحوية، بل اقتصر على جزء معين منها، واعتمد على تغطية ما تبقى منها على المصطلحات الكوفية، فهي مرجعيته في ذلك، ولعل هذا يعود إلى شعور المؤدب صاحب المذهب الكوفي بتراجع المصطلحات الكوفية أمام المصطلحات البصرية في عصره، فعمد إلى استعمال هذه المصطلحات الجديدة لتعزيز ما لديه من مصطلحات كوفية، فتبعد هذه المصطلحات

١. المؤدب: دقائق التصريف، ص ٤٤.

وكانها امتداد طبيعي لمصطلحات المدرسة الكوفية، ولعل هذا الأمر هو السبب الكامن وراء ميلاد هذه المصطلحات الفريدة لدى المؤدب في (دقائقه).

خامساً: هنالك تقارب كبير بين هذه المصطلحات الجديدة في (دقائق التصريف) وبين المصطلحات الكوفية من حيث معيار التسمية ومنطلقها، ومثال ذلك الثنائيات الآتية: (ال فعل المستقبل وال فعل المستأنف)، وكذلك (ال فعل الدائم وال فعل المقيم)، و(حروف النسق وحروف الإدراج)، و(حروف الإضافة وحروف الصلة)، ولعل هذا الأمر يدعونا إلى القول بأن المؤدب قد استوحى النموذج الكوفي في وضعه لهذه المصطلحات الجديدة، وترسم خطاه.

سادساً: نجد أن هنالك ميلاً ظاهراً لدى المؤدب إلى تقييم المصطلحات النحوية المتعارف عليها وتقسيمها ضمن حقول دلالية متمايزة، ومثال ذلك: تقسيم الفعل الماضي إلى: (نص) و(ممثل) و(راهن)، وتقسيم الفعل المستقبل إلى: (نص) و(ممثل)، وكذلك تقسيم الحروف إلى: (حروف الترقفة) و(حروف الندة) و(حروف الحكاية)، وتقسيم الجد إلى: (باء مرفوع) و(باء منصوب)... إلخ، وتؤدي كثرة مثل هذه التقييمات والتقسيمات إلى إضعاف الجهاز المصطلحي الوارد في (دقائق التصريف)؛ بسبب التشبع المُربِك الذي ينجم عنها.

سابعاً: إن معظم هذه المصطلحات المستحدثة تدور في فلك الفعل، ولعل ذلك يعود إلى إدراكه واضعها - وهو كوفي المذهب - أن مصطلحات الكوفيين المتعلقة بالفعل ضعيفة، فأراد أن يضفي عليها شيئاً من القوة بهذه الإضافة، وسبب هذا الضعف يعود إلى أمور منها: أن أكثر هذه المصطلحات المستعملة لدى الكوفيين مستعار من البصريين، والأمر الآخر يعود إلى اضطراب مصطلحاتهم المتعلقة بتقسيمات الفعل، فهم يطلقون على اسم الفاعل مصطلح (ال فعل) و(ال فعل الدائم). و(اسم الفاعل) يقع عند معظم النحاة ضمن فئة الأسماء لتقبله بعض علاماتها، وقد تأثر المؤدب بهذا المنحى فأطلق على اسم المفعول مصطلح (ال فعل المقيم).

ثامناً: هنالك مبالغة في وضع بعض المصطلحات وإفرادها لبعض المفاهيم الخاصة؛ إذ وصل الأمر بالمؤدب إلى أن يستعمل لمادة لغوية واحدة بعينها مصطلحاً مستقلاً على

نحو ما رأينا في مصطلح: (ال فعل المواتي). ويؤدي وضع مثل هذه المصطلحات الخاصة المتعلقة بحالات مفردة إلى إضعاف الجهاز المصطلحي في (دقائق التصريف)؛ لما ينجم عنها من تضخيم غير محمود لهذا الجهاز بحيث يُتَّقَلَ كاَهُلُ الدارسين.

تاسعاً: هنالك مفاهيم نحوية لم يضع لها النحاة مصطلحات خاصة، بل كانوا يستعملون لها عبارات واصفة وشارحة، وقد رأينا المؤدب في (دقائقه) يستعمل لها مصطلحات محددة، ومثال ذلك مصطلح: (الألف التالية)، الذي يُطلقه على الألف المنقلبة عن أصل واوي أو يائي، ولعل تعميم مثل هذا المصطلح وإشاعته يعود بالنفع والفائدة على الدرس النحوي.

عاشرأً: هنالك فوضى مصطلحية لدى المؤدب في (دقائقه) لا نجدها لدى أي نحوي سابق أو لاحق، وهذه الفوضى تعود إلى أمور منها: أن كثيراً من هذه المصطلحات المستحدثة تمثل تسميات ثلاثة ورابعة لبعض المفاهيم المتعارف عليها لدى النحاة السابقين - كوفيين وبصريين - بمصطلحات ثابتة ومستقرة، ومثال ذلك استعماله لمصطلحي: (ال فعل المستأنف) و(ال فعل الغابر) بجانب مصطلحي: (ال فعل المضارع) البصري و(ال فعل المستقبل) الكوفي، هذا الاستعمال يأتي في (دقائق التصريف) للتدليل على مفهوم واحد بعينه، وقل مثل ذلك في كثير من المصطلحات الواردة لديه، وهذا التعدد في المصطلحات يوهم القارئ بتنوع المفاهيم.

وبعد استظهار هذه الملاحظة يمكننا القول بأن المصطلحات شأنها شأن الكائن الحي في نموها وتطورها وبقائها وفنائها، لذلك وجب أن تتوفر لها قوة للمقاومة والصمود أمام غيرها من المصطلحات المنافسة، فكثيرة هي تلك المصطلحات الفريدة التي بادت؛ لأنها لم تستطع أن تغلب على غيرها من تلك المصطلحات التي سادت في دولة الاستعمال.

والشأن في مصطلحات المؤدب الفريدة هو شأن تلك المصطلحات التي بادت، والسبب في ذلك هو عدم شيوخ مصطلحاته المبتكرة لدى علماء العربية الذين جاءوا بعده، فلم تلق هذه المصطلحات رواجاً لديهم، وهذا المشكل ليس نابعاً من الصحة اللغوية لتلك المصطلحات، فما أسهل أن يثبت المؤدب صحة مصطلحاته الفريدة التي

قام بوضعها، لكن الأمر يتعلق بالاستعمال، فهو الذي يقرر حياة المصطلح وليس الوضع والابتكار، فالوضع كما يقول القاسمي هو بمثابة الولادة، وليس كل مولود يكتب له العيش والحياة؛ لأن العيش يقرره تعامل المجتمع مع المولود الجديد وتعهده بالرعاية والعناية، والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار، أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موته لا وجود لهم إلا في سجلات النفوس^(١)، وكذلك الشأن في مصطلحات المؤدب لا وجود لها إلا في (دفائقه)، ولست أعلم أن مصنفًا من مصنفات العربية قد حوى شيئاً منها، ولعل ذلك يعود إلى أمور منها سوى ما سبق:

أولاً: لا يمكن أن تشكل مسألة وضع جهاز مصطلحي جديد للنحو العربي في عصور الازدهار موضوع جهود شخصية منفصلة، وإلا سوف نجد أنفسنا أمام بلبة مصطلحية على نحو ما رأينا لدى المؤدب، فالجهاز الاصطلاحي للنحو العربي قد استقر بشكل نهائي، ولم يعد يقبل التغيير والتبدل، إلا إذا هدمنا قواعد بنian النحو العربي من أساسها، وبناء على ذلك ليس هنالك حاجة لأن يضع المؤدب مصطلحات جديدة تستعمل بجانب مصطلحات الكوفيين والبصريين، فعلماء العربية الذين تقدموا كفوه المؤونة في اختراع مصطلحات تخالفهم.

ثانياً: ليس لدينا أي معلومة لغاية الآن عن صاحب (الدفائق) سوى أنه من علماء القرن الرابع الهجري، فهو من العلماء المجهولي السيرة، وانعكس هذا الأمر على كتابه الوحيد، فلم يكن متداولاً ومعروفاً لدى علماء العربية، وإنما اقتصرت شهرته - ظناً من الباحث - على بيئة علمية محدودة تتحضر بمدينة (الشاش) - موطن أبي القاسم المؤدب - ولم تتعدها، مما أدى إلى أن تنشأ هذه المصطلحات منعزلة ومنقطعة عن البيئات العلمية الخصبة، بحيث لم يبق لها صدى أو أثر في الخالفين ولو على نطاق ضيق.

١. القاسمي، علي: "لماذا أهمل المصطلح التراشبي؟"، مجلة المناظرة، الرباط، عددة، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٣٨.

خاتمة:

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة أن يقف على المصطلح النحوي لدى المؤدب في (دائق التصريف) بعامة، وأن يُطيل النظر ويرجعه فيما يتعلق بتلك المصطلحات الفريدة الجديدة في كتابه، لعله بذلك يبين سبباً من أسباب وجودها وابتكارها، والدرس النحوي مازال بحاجة ماسة لمثل تلك الدراسات التي تقف على المصطلح النحوي وتورخ له وتبين مسار نموه وتطوره لدى نحاة العربية في مختلف عصورهم، ويجب أن نُقرَ القول بأن النحو العربي ما زال يفتقر إلى وجود معجم تاريخي يضم مصطلحاته المنتشرة في كتب التراث، ذلك المعجم الذي يؤرخ لحياة المصطلحات النحوية منذ بداية وجودها وولادتها حتى آخر استعمال لها، متبعاً في كل ذلك التطور الدلالي لها: اتساعاً وضيقاً، استقراراً وأضطراباً، وكذلك التطور الاستعمالي: كثرة وقلة، مكاناً وزماناً، فنجد بذلك للمصطلح الواحد وثيقة تاريخية كاملة شاملة تُبيّن استعماله لدى النحاة بمختلف مدارسهم وتوجهاتهم عبر العصور والأزمان، بحيث تُرتب جميع هذه المدخلات ترتيباً معجماً، لتسير الوصول إليها والاستفادة منها، وبهذا تكون قد خطونا بالدرس المصطلحي خطوات فساح تخرجه من حدود المساعلة والمنافلة النظرية، وتوضعه في دائرة القراءة المنتجة النامية التي لا تُجيز علمياً أن نحكم للمصطلحات النحوية أو عليها ما لم ننطلق من هذا المعجم التاريخي الذي يُشكّل مدونة مصطلحية متفقاً عليها من قبل المؤسسات العلمية والأكاديمية في شرق البلاد العربية وغربها، والذي يتبع الدراسات والبحوث التي عنيت بالمصطلح النحوي التراثي - وهي قليلة - في ظل غياب هذه المدونة يجد أنها لا تكفي بحد ذاتها لرسم صورة صادقة شاملة لقضايا المصطلح النحوي؛ لأنها قامت على محتوى جزئي محدود كماً وكيفاً.

ولا يمكن الإقبال على إقامة مثل هذه المدونة النافعة إلا إذا قمنا بجرد التراث النحوي في مختلف العصور والأمسكار، ولا أقصد بالتراث النحوي أمّات الكتب النحوية فقط، بل نضيف إليها ما حوتة كتب التفاسير وإعراب القرآن، وما تضمنته المعاجم وشروح الأشعار وغيرها من كتب التراث، من مادة نحوية تزخر بمصطلحات كثيرة متعددة ومتّوّعة.

وستبقى مصطلحات النحو العربي - وفقاً للجابري - كما هي ما دام النحو قائماً بالصورة التي هو عليها، وستبقى إجرائية هذه المصطلحات مرهونة ببقاء موضوعها، وسيظل الكلام عن تجديد النحو وتغيير مصطلحاته صرخة في واد إذا لم ينطلق هذا التجديد والتغيير من إلغاء النظريات الكبرى التي أقيمت عليها بناءً النحو العربي كنظيرية العامل التي شكلت قوامه، في هذه الحالة فقط سيكفي المصطلح النحووي عن كونه مصطلحاً تراثياً حياً مستعملاً، وما دام هذا النوع من التجديد بعيد المنال على الأقل في الوقت الحاضر، فإن المصطلح النحووي سيبقى كما كان لا يمكن الاستغناء عنه في مجاله ولا الاستفادة منه في مجال آخر^(١).

١. انظر: الجابري: حفريات في المصطلح مقاربة أولية، ص ٢٠.

ثبات المصادر والمراجع:

١. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ): *الزاهر في معاني كلمات الناس*، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٢. البوشيخي، عز الدين: "واقعية المبادئ الأساسية في وضع المصطلح وتوليده"، مجلة دراسات مصطلحية، عد١، سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣. الجابري، محمد عابد: "حفيات في المصطلح مقاربة أولية"، مجلة المناظرة، الرباط، عد٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤. الجاحظ، عمرو بن بحر (ت: ٢٥٥هـ): *البيان والتبيين*، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
٥. الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، دار الأمل، أربد، ط٣، ٢٠٠١م.
٦. الحمزاوي، محمد رشاد: "رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقسيمه"، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء التسعون، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧. الرضي: محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ): *شرح الكافية*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٨٩٠م.
٨. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ): *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.
٩. ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعرفة، القاهرة، ط٧، ١٩٩٢م.
١٠. الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ): معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١١. القاسمي، علي: "لماذا أهمل المصطلح التراثي؟"، مجلة المناظرة، الرباط، عد٦، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
١٢. القزويني، عوض حمد: *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
١٣. المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: *دقائق التصريف*، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.

١٤. المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (ت: ٣٣٨هـ): **دقائق التصريف**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.
١٥. مختار، محمود: **"مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي"**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والخمسون، سنة ٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٦. المخزومي، مهدي: **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، مكتبة مصطفى البانى الحلبى، القاهرة، ١٩٥٨م.
١٧. مذكور، إبراهيم: **"المصطلح النحووي"**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والثلاثون، ١٩٧٣م.
١٨. المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ): **شرح الألفية لابن مالك**، تحقيق: فخر الدين قبلاوة، مكتبة المعارف، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٩. المسدي، عبد السلام: **مقدمة في علم المصطلح**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١
٢٠. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
٢١. المهيري، عبد القادر: **نظارات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٢. النيلي، إبراهيم بن الحسين: **الصفوة الصافية في شرح الدرة الألفية**، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
٢٣. هليل، محمد حلمي: **"دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي"**، بحث ألقى ضمن وقائع ندوة (نقدم اللسانيات في الوطن العربي) بالرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.
٢٤. ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ): **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

